

تجربة العدالة الانتقالية في الأرجنتين والدروس المستفادة عربيا

The experience of transitional justice in Argentina and the lessons learned in the Arab world

عبد الحكيم بن بختي¹

مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، جامعة تلمسان (الجزائر)

Abdelhakim.benbekhti@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2024/02/27

تاريخ القبول: 2024/01/19

تاريخ الاستلام: 2023/09/28

الملخص:

انتقلت الأرجنتين من فترة انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وبدأت في رحلة معقدة نحو تحقيق العدالة والمساءلة وتضميد الجراح المجتمعي. وبناء على ذلك يتعمق هذا المقال في المشهد متعدد الأبعاد للعدالة الانتقالية في الأرجنتين، ويدرس الاستراتيجيات المستخدمة لمعالجة الجرائم التي ارتكبت خلال نظامها الاستبدادي، من خلال تحليل الآليات القانونية وعمليات البحث عن الحقيقة وبرامج التعويضات والإصلاحات المؤسسية، كما يسلط المقال الضوء على التحديات والنجاحات التي شكلت سعي الأرجنتين لتحقيق المساءلة، وفي السياق ذاته تقيم هذه الدراسة دور المجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية والسياق الاجتماعي والسياسي الأوسع في تشكيل مسار جهود العدالة الانتقالية. ومن خلال التقييم النقدي لتجارب الأرجنتين، تساهم هذه الورقة في فهم أعمق للديناميكيات المعقدة التي ينطوي عليها الانتقال من تاريخ الاضطهاد إلى مجتمع أكثر عدلاً وتصالحاً.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية، الأرجنتين، حقوق الإنسان، العدالة التعويضية، المؤسسة العسكرية،

الانتقال الديمقراطي.

Abstract:

Transitioning from a period of widespread human rights violations, Argentina has embarked on a complex journey towards achieving justice, accountability, and societal healing. This paper delves into the multifaceted landscape of transitional justice in Argentina, examining the strategies employed to address the atrocities committed during its authoritarian regime. Through an analysis of legal mechanisms, truth-seeking processes, reparations programs, and institutional reforms, the paper illuminates the challenges and successes that have shaped Argentina's pursuit of accountability. It also evaluates the role of civil society, international actors, and the broader socio-political context in shaping the trajectory of transitional justice efforts. This paper contributes to a deeper understanding of the intricate dynamics involved in transitioning from a history of oppression to a more just and reconciled society.

keywords Transitional Justice, Argentina, Human Right, Compensatory justice, The military institution, the democratic transition

مقدمة:

تعتبر التجربة الأرجنتينية في تطبيق العدالة الانتقالية واحدة من أهم التجارب التي أصبحت مرجعا يُحتذى به في الموازنة بين الاستقرار السياسي وسيادة القانون، حيث في سنة 1983 تم فتح العديد من الملفات والتحقيقات المتعلقة بالانتهاكات الإنسانية التي ارتكبتها قادة النظام العسكري في حق المعارضة والمدنيين في الفترة الممتدة بين 1976 و1982، إلا أن مساعي الرئيس "ألفونسين" Raul Alfonsin في تحقيق العدالة واجهه عصيان وتمرد كبير قاده كبار ضباط المؤسسة العسكرية، أفضى إلى إرغام الرئيس على إصدار مرسوم يقضي بالعفو الشامل ليقدم بعد ذلك استقالته سنة 1988 دون أن يُتم عهده الرئاسية، وعلى الرغم من الانتكاسة التي صاحبت صدور قانون العفو ومراسيم المصالحة سنة 1990، إلا أن أركان العدالة الانتقالية بقيت قائمة عبر عقد محاكمات حقيقية دون توقيع العقاب، هدفها كشف الحقيقة وإعداد سجل وطني بأسماء الضحايا والمفقودين وكذا المسؤولين عن التجاوزات، بحيث ساهم هذا الإجراء في مباشرة السياسة التعويضية للضحايا وأقربائهم في مسعى لجبر الضرر، وبعد طعن المعارضة في عدم دستورية قوانين العفو، أعلنت المحكمة العليا في الأرجنتين سنة 2005 بأن قانون النقطة النهائية، وقانون واجب الطاعة غير دستوريين، لتبدأ بذلك العدالة الانتقالية فصلا جديدا في الأرجنتين استمر إلى غاية 2014 عنوانه سيادة القانون.

وبناء على ذلك تنطلق هذه الدراسة من إشكالية رئيسية تتعلق بماهية المتغيرات المستقلة المسؤولة عن نجاح العدالة الانتقالية في الأرجنتين؟ وما هي الدروس التي يمكن الاستفادة منها في الواقع العربي؟

ترتكز الورقة البحثية على مجموعة من الفرضيات قصد اختبار مدى صدقيتها وشدة الارتباط بين متغيراتها للاستفادة منها في الواقع العربي، وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- ارتبط نجاح العدالة الانتقالية في الأرجنتين بقوة المؤسسات السياسية التي أفرزها التحول السياسي لسنة 1983.

- ارتبط نجاح العدالة الانتقالية في الأرجنتين بنمط التوازنات السياسية السائدة في النظام (وزن الأحزاب، البرلمان، القضاء، مكانة المؤسسة العسكرية، مؤسسة الرئاسة...).

- تقتضي العدالة الانتقالية تخطيطا استراتيجيا دقيقا بشأن توقيت إثارة القضايا وفتح التحقيقات.

المقاربات النظرية: اعتمدت الورقة البحثية على مجموعة من المقاربات النظرية اقتضتها طبيعة البحث، ويتعلق الأمر تحديدا بالمقاربة التاريخية للاطلاع على صيرورة الأحداث وتراكماتها ومراحل التحول في التوازنات السياسية، إضافة إلى المقاربة القانونية المؤسسية بحكم أن الدراسة تعالج موضوع العدالة وما يرتبط به من إجراءات قضائية، وإضافة إلى ذلك تم اعتماد المقاربة النظامية في مسألة الوقوف على الآليات المعتمدة من قبل النظام في الحفاظ على استقراره واستمراريته.

المناهج المستخدمة: للإجابة عن إشكالية البحث تم اعتماد حزمة منهجية تتلاءم وطبيعة المقاربات المعتمدة في البحث ويأتي على رأسها منهج دراسة الحالة للإحاطة بفواعل النظام الأرجنتيني وتفاعلاته الرسمية وغير الرسمية، إضافة إلى المنهج التاريخي، والمنهج المقارن في مسألة استخلاص الدروس المستفادة عربيا.

تقسيمات الدراسة: استهلّت الدراسة بمحور التوازنات السياسية في النظام السياسي الأرجنتيني، وذلك في مسعى الإحاطة بطبيعة الفواعل وثقلها في النظام، وجاء في المحور الثاني دراسة مراحل تطبيق العدالة الانتقالية في الأرجنتين، لضبط التحقيب الزمني لهذه التجربة قبل تناول مؤسسات العدالة الانتقالية في المحور الثالث ودور المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني في مسار العدالة الانتقالية في المحور الرابع، وكاستنتاج لذلك تسعى الدراسة في محورها

الخامس إلى الخوض بالتحليل والتفسير في الآليات التي كانت مسؤولة عن الموازنة بين الاستقرار السياسي وتحقيق العدالة الانتقالية في الأرجنتين، لتختتم الدراسة بتقييم التجربة الأرجنتينية واستلهاهم الدروس التي يمكن أن تفيد تجارب النظم العربية في مسألة العدالة الانتقالية.

المحور الأول: معادلة التوازنات السياسية في النظام السياسي الأرجنتيني:

تكتسي دراسة الفواعل السياسية في النظم المعاصرة أهمية بالغة، في مسألة الوقوف على الأطراف الرئيسية المشكّلة لصيغ التفاعل داخل الأنظمة، وكذا وزن المؤسسات في العملية السياسية، لمعرفة مركز ثقل النظام وفهم التحولات اللاحقة، ويمكن تحديد الفواعل الرئيسية في النظام الأرجنتيني فيما يلي:

أ. مؤسسة الرئاسة: تميزت مؤسسة الرئاسة في النظام السياسي الأرجنتيني بمسلسل طويل من الانقلابات، والافتقار إلى الاستقرار السياسي، (Rouquie, 1987, p. 32) إذ على الرغم من تنظيم بعض الانتخابات ووصول رؤساء منتخبين أمثال "آرتورو فرونديزي Arturo Frondizi" (ماي 1958 - مارس 1962)، و"آرتورو إلّا Arturo Illia" (أكتوبر 1963 - جوان 1966)، إلا أن أيا من الرؤساء لم يُتم عهده الدستورية، فقد كانت مؤسسة الرئاسة في الأرجنتين انعكاسا لصراع البيرونية، والمؤسسة العسكرية، والطبقة البرجوازية، ومؤسسة الكنيسة، (Zylberberg & Emer, 1993, p. 316) لذلك فإنها كانت تجسيدا لمناورات المسيطر على مؤسسة الرئاسة في محاولة إعادة صياغة العلاقات والأدوار، بما يقوي مركزه ويضعف من مراكز الفواعل الأخرى، على غرار ما فعل "بيرون Peron" في التعديل الدستوري الذي قدمه في ديسمبر 1948، والذي من أهم ما جاء به :

1- حق الرئيس في إعلان حالة الطوارئ في حال عصيان الأوامر العامة، وما ينطوي عليه من تهديد لسير الحياة الطبيعية، في الوقت الذي كان الدستور القديم يحصر دواعي الإعلان عن حالة الطوارئ في حالة حدوث غزو أجنبي، أو تمرد داخلي.

2- تشديد العقوبات الخاصة بعدم احترام الرئيس، أو الوزراء المسؤولين، وجعلها تنطبق على الفرد والهيئات، وكذا بالنسبة للعقوبات في مواجهة أعمال العنف.

3- في حال ضرورة استجواب السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية، ممثلة في الوزراء، فإن ردهم يكون في صورة خطابات ترسل إلى المجالس التشريعية، وذلك على عكس ما كان منصوص عليه في الدستور القديم، الذي كان يفرض ضرورة مثول الوزير المسؤول أمام السلطة التشريعية. (الأفندي، 1971، صفحة 136)

على الرغم من الإجراءات الاحترازية التي انتهجها الفاعلون السياسيون المسيطرون على مؤسسة الرئاسة، على غرار ما فعل "بيرون Peron" من أجل الحفاظ على استقرار المؤسسة، إلا أن تاريخ النظام السياسي الأرجنتيني، وخاصة مؤسسة الرئاسة، تميزت باضطراب وعدم استقرار شديدين، (Levitsky & Murillo, 2003, p. 162) إذ حكم الأرجنتين 14 رئيسا عسكريا من 1930 إلى 1983، كما أن تاريخ مؤسسة الرئاسة منذ 1928 وإلى 2007، لم يسجل سوى ثلاث رؤساء منتخبين أتموا عهدهم الانتخابية؛ هم بيرون (1946-1951) وكارلوس منعم (1989-1999)، (Levitsky & Murillo, 2003) ونيسطور كيرشنر (2003-2007)، ولعل الأمر يرجع إلى نمط العلاقة بين مؤسسة الرئاسة، والمؤسسة العسكرية.

لم تسلم مؤسسة الرئاسة في النظام الأرجنتيني من ضغوط المؤسسة العسكرية حتى بعد التحول السياسي لسنة 1983، حيث استقال الرئيس المنتخب "ألفونسين Alfonsín" قبل انتهاء عهده الدستورية، وفاز "كارلوس منعم Carlos Menem" نتيجة لتأييد المؤسسة العسكرية، وعلى الرغم من الاستقرار النسبي الذي شهدته العهدة الأولى، فإن فترة نهاية عهده

الثانية تميزت مرة أخرى بعودة الاضطراب السياسي، إذ تداول على مؤسسة الرئاسة خمسة رؤساء في ظل أسبوعين فقط في ديسمبر 2001، (Levitsky & Murillo, 2003) قبل أن تعرف الأزمة مخرجها بعد انتخاب "نستور كريشمر Néstor Kirchner" عن الحزب البيروني في 2003. وعموما فإن التبدل المستمر وحالة عدم الاستقرار التي ميزت مؤسسة الرئاسة، طالما كشفت عن مدى الثبات الذي بقيت المؤسسة العسكرية تحافظ عليه في دورها السياسي. (Groisman, 1990, p. 23)

ب. المؤسسة العسكرية: لقد لعبت المؤسسة العسكرية دورا بارزا على الساحة السياسية الأرجنتينية، تراوح مستواه بحسب سياسات مؤسسة الرئاسة ومدى انسجامها مع تطلعات النخبة العسكرية، إذ شهد النظام السياسي الأرجنتيني في كل مرة إعتلى فيها "بيرون Peron" الحكم انقلابا عسكريا، حدث الأول في سنة 1955، والثاني على زوجته ونائبته "إيزابيل Isabel de Peron" سنة 1976، وترجع أسباب الانقلاب في أصلها إلى عدم تقبل المؤسسة العسكرية لمعادلة موازين القوى، التي أفضت إليها السياسة البيرونية في كل مرة، (Zylberberg & Emer, 1993, p. 24) إذ تمخض عنها في العهدة الأولى لـ "بيرون" (1946-1955) تقوية شديدة لوزن النقابة العمالية، الأمر الذي أضرب بمصالح البرجوازية المتحالفة مع المؤسسة العسكرية، أما في العهدة الثانية فنتج عن تفاقم الأزمة الاقتصادية مع تنامي مركز المعارضة، الأمر الذي لم يرض النخبة العسكرية.

لقد شهدت فترة 1976-1983 فصلا جديدا من فصول وزن المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الأرجنتيني، حيث قام الجيش بتكرار الترسيم التي فرضها الجيش في 1955 خلال الإطاحة بـ "بيرون"، والتأسيس لديكتاتورية عسكرية قوية، وقمعية.

كان هدف انقلاب 1976 كبح تقدم الحركات الاجتماعية، وتحطيم شوكة المعارضة المتنامية بدءا بصفوف "المونتروس Montoneros" حركة العصابات المعارضة ذات التوجه البيروني

والتي كانت نشطة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، والجيش الشعبي الثوري، (Levitsky & Murillo, 2003) بدعم من قاعدة شعبية قوية، وكانت عامل سلطة غير مقبول من القوات المسلحة، المرتبطة تاريخيا بالأوليغارشية الأرجنتينية، وعليه كان التدخل العسكري بما هو أفضل الحلول حسب البرجوازية الأرجنتينية، من أمثال "كومبانك، ماكري، فورتابات" والتي استطاعت خلق شبكة اصطلاحية لتبرير السياسات المتبعة ك:"العنف المشروع Good Violence"، والحرب العادلة Just War". (Rock, 1993, p. 234)

نتيجة لسياسات القمع التي مارستها النخبة العسكرية، عرفت سنة 1981 أولى علامات الفشل السياسي، الأمر الذي وضع النخبة العسكرية في وضع دفاع، وكتكتيك من الجيش للاستمرار، عمد إلى محاولة للتحالف مع قسم من الاتحاد العام للعمل، بقصد البقاء في الحكم، إلا أن الفشل العسكري في "حرب المالوين" أمام بريطانيا عام 1982، أدى إلى تغيير جذري في ميزان القوى داخل النظام السياسي، وتراجع معه التواجد العسكري في العملية السياسية، وفتح الباب مرة أخرى أمام انتخابات حرة سنة 1983، أتت بزعيم الحزب الراديكالي "ألفونسين Alfonsín" إلى سدة الحكم، ليبدأ معه فصل جديد لوزن الجيش في النظام السياسي.

عرف النظام السياسي على عهد حكم الحزب الراديكالي تكتيكا ذكيا، يتمثل في تفادي المواجهة المباشرة مع النخبة العسكرية، عبر تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات، وتكليف القضاء كسلطة مستقلة مهمة الفصل في تجاوزات النخبة العسكرية في العهد الديكتاتوري 1976-1982، (Sidicaro, 1990, p. 5) أمام هذا الوضع لم يكن أمام النخب العسكرية التقليدية إلا خيارين رئيسيين كلاهما صعب التحقيق، وهما:

1- قبول الوضع القائم، والتسليم للأحكام التي يقررها القضاء، وهذا أمر صعب.

2- القيام بانقلاب عسكري جديد، وهو ما لن تسمح به الأوضاع الداخلية، وما شهدته من استقرار، حيث أصبح الظرف لا يشجع على القيام بالانقلاب العسكري، أضف إلى ذلك إعجاب المجتمع الدولي بالتجربة الديمقراطية الأرجنتينية. (Sidicaro, 1990, p. 5)

لم يكن أحد من هذه الخيارات يشكل الحل المناسب لوضع المؤسسة العسكرية، وأمام هذا الانسداد الذي عرفته المؤسسة العسكرية للخروج من قفص الاتهام، برزت نخبة عسكرية من نوع جديد، (Rock, 1993, pp. 235-236) انتهجت نهجا جديدا في علاقة العسكر بالنظام السياسي، إذ سعت في إطار تخليص رموز المؤسسة العسكرية من المحاكمة، إلى التوفيق بين الخيارين السابقين، (Sidicaro, 1990, p. 5) وذلك بخلق حالة من التمرد العسكري والعصيان، الأمر الذي أثر على الاستقرار السياسي للنظام ومؤسساته التعددية الناشئة. كانت أولى التمردات في أبريل 1987، لتتوالى بعد ذلك بشكل لافت في المشهد السياسي، كان أبرزها تمرد "Les capitaines" بقيادة L.Colonel "ألدو ريكو" Rico Aldo"، الذي مثل رمزا من رموز العسكر الجديد في الأرجنتين، وعلى الرغم من المظاهرات الشعبية الراضية للتدخل العسكري في المجال السياسي، إلا أن حركة "ريكو" استطاعت أن ترغم حكومة "ألفونسين Alfonsin" على التفاوض حول إيقاف محاكمة العسكريين.

ما كادت حركة "ريكو" تهدأ، حتى قام تمرد عسكري آخر بقيادة العقيد "محمد علي Med Ali" اللبناني الأصل، لقد كان هدف هذه الحركة هو جعل الرئيس يوقع عفوا شاملا على كل العسكريين الذين اتهموا بخرق حقوق الإنسان، بالموازاة مع ذلك قامت حركة العصيان العسكري التي قادها "محمد علي" بقتل العديد من المدنيين الذين قادوا التظاهرات والحركات المعادية لسياسة الجيش الجديدة لإيقاف المحاكمات، وعلى الرغم من ذلك وقفت الحكومة عاجزة، الأمر الذي أضعف مركزها ونفوذها أمام الرأي العام ومختلف التنظيمات السياسية

التي طالبت بسياسة أكثر وضوحا تجاه الجيش، وفي خضم الصراعات والتمردات أبانت المرحلة عن نقص الحنكة والخبرة السياسية لدى الحزب الراديكالي في إدارة الأزمة، مما اضطر الرئيس "الفونسين Alfonsín" لتقديم استقالته، وفي السياق ذاته قام البيرونيون بالتحالف مع المؤسسة العسكرية للوصول إلى السلطة (Garcia, 2003, p. 12)، وهو التحالف الذي نجم عنه فيما بعد المرسوم الرئاسي الذي يقضي بالعفو الشامل عن العسكريين.

المحور الثاني: مراحل تطبيق العدالة الانتقالية في الأرجنتين:

إن العدالة الانتقالية ليست وصفة جاهزة للتطبيق في بلد معين أو أي مجتمع، لكنها نماذج وتجارب لدول وشعوب شتى سبقت في الانتقال الديمقراطي، كما أن لكل تجربة خصائصها التي يحكمها السياق التاريخي والسياسي وموازن القوى، ووضعية المؤسسات، ودرجة الإرادة السياسية والمناخ الدولي، وبناء على ذلك فإن التجربة الأرجنتينية في تطبيقها للعدالة الانتقالية مرت بمراحل مختلفة تبعا لمجموعة من المحددات والمتغيرات، التي فرضت أثارها الوازنة في إعادة هندسة النظام ومؤسساته، ويمكن تقسيم مراحل تطبيق العدالة الانتقالية في الأرجنتين إلى المراحل التالية.

أ- المرحلة الأولى "مناورة النظام لتحقيق العدالة الجنائية" (1983-1987)

لقد كان لفوز الحزب الراديكالي برئاسة "راؤول ألفونسين" بنسبة 52 في المئة، مقابل 42 في المائة للبيرونيين في الانتخابات الرئاسية الأرجنتينية لسنة 1983، بالغ الأثر في توجه الحكومة الجديدة لاعتماد إجراءات صارمة في سبيل تحقيق العدالة الانتقالية، حيث لم يمض سوى 18 شهرا لتُباشر المحاكمات بناء على تقارير اللجان التي كلفت بجمع الأدلة وكشف الحقيقة، وفي مقدمتها "اللجنة الوطنية العليا للأشخاص المفقودين" CONADEP بتقريرها الشهير "نونكماش". (Lichtenfeld, 2005)

كانت طموحات "ألفونسين" في تحقيق العدالة الانتقالية أكبر بكثير من قدراته وخبرة حكومته، نظرا لأن تجربة الأرجنتين كانت رائدة في تطبيق مفهوم العدالة الانتقالية، حيث أخطأ "ألفونسين" في تقدير قوة النظام العسكري الذي تم إسقاطه، ذلك لأن الرئيس ظن أنه بعد انهزام الجيش في حرب استرجاع جزر الفوكلاند من السيطرة البريطانية، فإن مركز النخبة العسكرية وقدراتها قد تلاشت تماما، إلا أن ارتفاع معدلات العنف والتخريب غير المسبوق الذي مارسه "العسكر الجديد" كاد أن يعصف بالاستقرار الاجتماعي والسياسي، إذ أدت محاكمات قادة النظام العسكري إلى انتشار سلسلة من التفجيرات غير معلومة المصدر في جميع أنحاء الأرجنتين، ورغم أن الجميع كان يعرف تماما أن الجيش وراء كل هذه التفجيرات إلا أن أحدا لم يستطع أن يثبت ذلك.

لم يستطع الرئيس الأرجنتيني المضي في سياسته الصارمة بشأن ملفات الانتهاكات الإنسانية، حيث إن النظام أصبح قاب قوسين أو أدنى من انقلاب وشيك أو تمرد وعصيان عسكري غير مسبوق، وهو ما اضطر الحكومة المدنية للتعايش مع قادة النظام العسكري القديم حفاظا على الديمقراطية الناشئة وغير المسبوقة في تاريخ الأرجنتين.

وبناء على سياسة التعايش والحفاظ على المكاسب أصدر الرئيس "ألفونسين" قانونين أوقف بموجبهما آليات العدالة الانتقالية، وهما قانون "نقطة النهاية" والذي حدد تاريخ نهائي لقبول أي شكوى في المحكمة في حق العسكر، وبعده سيتم رفض أي شكوى في حقهم، وقانون "الامتثال للواجب"، وهو القانون الذي يعفي أي ضابط في الجيش في رتبة أقل من كولونيل من أي مسئولية قانونية إزاء قتله للمواطنين، تحت دعوى أنه كان مضطرا لفعل ذلك لكونه عسكريا كان ينفذ أوامر القيادة. (Lichtenfeld, 2005)

شكلت نهاية هذه المرحلة انتكاسة حقيقية للعدالة الانتقالية وترسيخ مبدأ سيادة القانون في الأرجنتين، لأن القانونين سأل في الذكر، أتاحا للعديد من المجرمين في حق الإنسانية بالبقاء

خارج القضبان دون حساب أو عقاب، كما أن أهالي المختفين والمتضررين من سياسات القمع لم يحصلوا على التعويض المناسب لهم، وبذلك يكون النظام الأرجنتيني قد أنهى شوطاً تميز بمناورات النظام لتحقيق العدالة قبل أن يتراجع خطوة إلى الخلف حفاظاً على المكسب الديمقراطي وعلى استقرار النظام. (بوجلal و بوغابة، 2018، الصفحات 498-499)

ب- المرحلة الثانية "تدابير العفو وتحقيق العدالة التعويضية" 1990-2005.

ساهمت الحكومة البيرونية في عهد "كارلوس منعم" بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية لـ 1989 في خلق توازنات سياسية جديدة وهامة، على الرغم من أن بداية حكمه لم تحدث قطيعة مع سياسة العفو التي بدأها "ألفونسين"، حيث باشر الرئيس بعد استلامه الحكم إلى منح عفو رئاسي شامل لكبار المسؤولين العسكريين الماثلين أمام القضاء في ذلك الوقت، كما عفا عن بعض قادة المنظمات المسلحة المقدمين للمحاكمة، بالمقابل شكلت السياسات التعويضية أهم الملفات المطروحة في هذه المرحلة، إذ أصدر الرئيس مرسوماً يقضي بصرف تعويضات ضخمة للسجناء السابقين، وأهالي المفقودين والمعدمين، بحيث يكون التعويض للمتضرر على أساس راتب أعلى درجة وظيفية مدنية في الإدارة الحكومية في الأرجنتين كما عوض المرسوم عائلات من ماتوا في الحبس ومن عانوا إصابات جسيمة، ففي حالة الموت يحصل المتضررون على تعويض بقدر 27 دولاراً عن كل يوم من الحبس، بالإضافة إلى مبلغ يوازي خمس سنوات من الحبس بنفس المعدل أي ما قيمته 49275 دولاراً أمريكياً. أما من عانوا من إصابات جسيمة فقد تقرر تعويضهم بـ 27 دولاراً عن كل يوم من الحبس، بالإضافة إلى مبلغ يوازي 70% من مقدار التعويض عن خمس سنوات من السجن أي ما قيمته 34492 دولاراً أمريكياً.

3- المرحلة الثالثة (سيادة القانون وإلغاء تدابير العفو) 2005 - 2014:

بدأت هذه المرحلة عندما باشرت المحاكم التحقيقات في قضايا مثيرة، بناءً على مجموعة من الشكاوى التي تقدمت بها "جمعية جدات مايو" والعديد من جمعيات حقوق الإنسان حيث

أفضت التحقيقات الأولية، إلى أن عددا كبيرا من الأطفال المولودين من أمهات كن سجينات في فترة الحكم العسكري تم سرقتهن، بغرض منحهم لعائلات أخرى ضمن إجراءات تبني غير قانونية وهويات مزيفة، أدت جهود اللجنة الوطنية الخاصة بالحق في الهوية Comision Nacional por el Derecho a la Identidad بعد تحقيقات ناهزت الست سنوات من تحديد هوية 10 في المئة من الأطفال المختطفين فقط، وهذا بعد الاستعانة بفرق متخصصة في علم الوراثة والأنثروبولوجيا الطبية الشرعية. (بوجلal و بوعابة، 2018، صفحة 504)

لم تكن حالات اختطاف الأطفال والمتاجرة بهم مشمولة بقانون واجب الطاعة، وعليه توفرت مع نهاية التسعينيات ولأول مرة منذ سقوط الديكتاتورية العسكرية حجة لمقاضاة الضباط السابقين عن جرائم اختطاف الأطفال، طبعاً دون الخوض في قضايا قتل آباء وأمهات هؤلاء الأطفال بحكم إجراءات العفو والمصالحة، إلا أن الفاصل الزمني الحقيقي لمرحلة سيادة القانون وبعث العدالة الانتقالية من جديد في الأرجنتين إنما تبدأ مع إعلان مجلس القضاء الأعلى في الأرجنتين قراراً في 2005 بعدم دستورية العفو العام الذي سبق إقراره تحت ضغط العسكريين، بحيث استعادت مؤسسات الدولة هيبتها وأجريت المحاكمات دون أي ضغط من الجيش، فالقادة المتهمون تجاوزت أعمارهم الثمانين في حين كان الضباط الآخرون المتهمون بتنفيذ المجازر ضد الشباب اليساري قد شارفوا على الستين، بالإضافة إلى أن الجيش قد تغيرت تركيبته وأصبح يضم أجيالاً جديدة لا تدين بالولاء لهؤلاء القادة، وليس لديها أدنى رغبة في شن حرب أهلية أو حتى أعمال إرهابية لحماية هؤلاء العسكريين المتهمين بارتكاب تلك الجرائم الوحشية. شهد عام 2011 بوادر تحقيق العدالة الانتقالية الحقيقية بصدور أولى الأحكام في حق "خورخي فيديلا" قائد الانقلاب العسكري، وحاكم البلاد حتى 1981، والمهندس الفعلي لما عرف باسم "الحرب القذرة"، بالسجن لمدة 25 عاماً، وقضاء هذه المدة في السجن المدني وليس تحت الإقامة الجبرية، رغم أن عمره تجاوز الـ 85 عاماً، وأيضا حكم على "رينالدو

بيونوني Reynaldo Bignone وهو آخر الحكام العسكريين في 04 نوفمبر سنة 2014 بالسجن لمدة 23 عاما وعمره 81 عاما، واتهم الاثنان في 34 حالة منفصلة لأطفال رضع سرقوا من أمهاتهم في السجون والمعتقلات ومراكز التعذيب، بالإضافة إلى العديد من الأحكام ضد قادة وضباط من الجيش قادوا أو قاموا بتنفيذ انتهاكات جسيمة مثل الاعتقال والتعذيب والقتل وإخفاء الجثث. (BBC-NEWS, 2019)

المحور الثالث: مؤسسات العدالة الانتقالية في الأرجنتين:

إن أول إجراء سعت إليه الحكومة المدنية في عهد الرئيس "راؤول ألفونسين" بعد انتخابه سنة 1983 هو إنشاء "اللجنة الوطنية العليا للأشخاص المفقودين" CONADEP Comision "Nacional Sobre la Desaparicion de Personas"، حيث كلفت هذه اللجنة بالتحقيق في مصير الأشخاص المفقودين، وإعداد تقارير مفصلة ومحايدة عن الانتهاكات الإنسانية التي حدثت في الفترة الممتدة من 1976-1982. على الرغم من الصعوبات والعراقيل التي واجهت لجنة التحقيق هذه إلا أنها استطاعت سنة 1984 أن ترفع تقريرها التاريخي المعنون بـ "نونكاماس" "Nunca Mas" والتي تعني "ليس مرة أخرى" غير أن ما ميز هذا التقرير هو أن مجال التحقيق كان قاصرا فقط على الانتهاكات التي ارتكبتها موظفو الحكومة.

لقد جاء تقرير "اللجنة الوطنية العليا للأشخاص المفقودين" مفصلا وشاملا، بحيث تضمن عرضا لكل أنماط السلوك الإجرامي المرتكب في الفترة المحددة، إضافة إلى مسح جغرافي لكل الأقاليم والمقاطعات بالأرجنتين، وعلى الرغم من نقص الأدلة اللازمة للإدانة في العديد من القضايا بسبب عدم تعاون الجهات الرسمية وغير الرسمية في البلاد، إلا أن بوادر التحقيقات وإرهاصات العدالة الانتقالية بدأت مبكرا عندما أصدر القضاء سنة 1984 عدة أوامر باستخراج الجثث وفحصها، على الرغم من النقص الكبير في الكفاءات والخبرات الطبية المتخصصة في تحقيقات من هذا القبيل. (بوجلال و بوعابة، 2018، الصفحات 498-499)

استمرت العدالة الانتقالية في مراحلها الأولى بالبحث عن مرجعيتها القانونية والمؤسسية، ولم تكتف بعمل اللجان والتقارير على أهميتها، حيث بادر الرئيس باقتراح في مجلس الشيوخ سنة 1984 يقضي بتكليف المحاكم العسكرية للفصل في قضايا الانتهاكات الإنسانية والمجازر والجرائم التي ارتكبتها القادة العسكريون على اختلاف رتبهم، والتأكيد على ضرورة معاقبة كل من كانت له مسؤولية من الانتهاكات الحاصلة سواء بالتخطيط أو الأمر أو التنفيذ، إلا أن مجلس الشيوخ استقر على عقد الاختصاص للمحاكم المدنية، لتحوّل بذلك ملفات القضايا إلى الجهاز القضائي في خطوة مهمة في مسار تحديد الأدوار لتطبيق العدالة.

سجل الجهاز القضائي مباشرة بعد تكليفه باختصاص الفصل في قضايا الانتهاكات الإنسانية ما يزيد عن 700 قضية، تعلقت بمتابعات قضائية بحق أعضاء المجلس العسكري في الفترة 1976-1982، حيث شملت القائمة كلا من رئيس المجلس العسكري وقائد الجيش الجنرال "خورخي فيديلا"، وقائد القوات البحرية الأميرال "إميليو ماسيرا"، وقائد القوات الجوية العميد "أورلاندو أغوستي"، رئيس وقائد الجيش الجنرال "روبرتو فيولا"، إضافة إلى بعض القادة السابقين للقوات البحرية، والقوات الجوية، واقتضت المحاكمات سماع أكثر من 800 شاهد، لتأتي الأحكام بعد ذلك في ظرف قياسي، حيث حُكم على "فيديلا" و"ماسيرا" بالسجن مدى الحياة، بينما حكم على العميد السابق "أغوستي" بالسجن لمدة أربع سنوات ونصف، وحكم على الجنرال "فيولا" الرئيس والقائد السابق للجيش بالسجن لمدة سبعة عشر عاما، وكانت التهم المنسوبة إليهم هي القتل والتعذيب والاعتقال غير القانوني، والسطو والعنف والتهديد. (Lichtenfeld, 2005, p. 2)

تسببت التحقيقات والأحكام الصادرة في حق كبار القادة والمسؤولين العسكريين إلى تمرد عسكري كاد أن يعصف بالديمقراطية الناشئة ومؤسساتها، خاصة بعد تعرض النظام في

الوقت نفسه إلى ضغوط البنك الدولي الذي طالب بدفع الديون الخارجية الضخمة المستحقة على الأرجنتين، والتي ورثها النظام الجديد عن الحكم العسكري الديكتاتوري.

لعب مجلس الشيوخ دورا وازنا في إقرار العديد من النصوص الداعمة لتطبيق العدالة في الأرجنتين، بحيث كان المجلس مسؤولا عن أغلب القوانين والقرارات المتعلقة بالعدالة الجنائية في المرحلة الأولى، ونتيجة تزايد ضغط الجيش ومطالبتهم بالعفو الكامل وجد الرئيس نفسه مضطرا إلى تقديم مشروع قانون "واجب الطاعة"، حيث قام مجلس الشيوخ مرة أخرى بالمصادقة عليه سنة 1987، ليتم من خلاله منح الحصانة لجميع أفراد الجيش من رتب عقيد فما دون ذلك، بحجة أنهم كانوا مضطرين لتطبيق قوانين وأوامر عليا.

علاوة عن مجلس الشيوخ كانت لجان التحقيق ومؤسسة الرئاسة والمحكمة العليا أهم مؤسسات العدالة الانتقالية في مرحلتها الأولى حيث استطاعت طيلة ست سنوات 1983-1989 أن تسيّر المرحلة بفتح التحقيقات ومباشرة المحاكمات، وفي الوقت ذاته حماية الديمقراطية الناشئة من الانتكاسة، حيث تميزت سياسات النظام في هذه المرحلة بقدرة عالية على التكيف، على الرغم من حداثة النظام ونقص الخبرة والحنكة السياسية فيه.

عرفت الأرجنتين فصلا جديدا في تطبيق العدالة الانتقالية في عهد "كارلوس منعم" 1989-1999، حيث أصدر عفوين عامين لمعظم العسكريين الذين وُجهت إليهم التهم، وإذا كانت سياسات المرحلة الأولى للعدالة الانتقالية تميزت بمساعي المحاسبة والكشف عن الحقيقة (العدالة الجنائية) فإن المرحلة الثانية تميزت بتطبيق ركن جبر الضرر والسياسات التعويضية، إذ مع بداية سنة 1991 أصدر الرئيس "كارلوس منعم" المرسوم رقم 70 والمتعلق بصرف تعويضات لبعض السجناء السابقين، والذين كانوا قد رفعوا دعاوى ضد الأرجنتين أمام لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. (بوجلال و بوعابة، 2018، صفحة 501)، وفي وقت لاحق، صدر قانون مماثل لجميع السجناء والمفقودين وعائلاتهم، وقد خصصت الأرجنتين

مبلغ "1.17 مليار بيزو" لدفع تعويضات مالية لما مجموعه 15573 ضحية من ضحايا الاحتجاز المطول والتعسف، وما يقارب المليارين بيزو لأسر 7785 ضحية من ضحايا القتل والاختفاء، حيث كانت قيمة البيزو في مرحلة التعويض تعادل الدولار الأمريكي قبل أن ينهار فيما بعد نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عرفها النظام بعد سنة 2000.

على الرغم من الدور الجلي لمؤسسة الرئاسة ومجلس الشيوخ في إقرار القوانين والمراسيم المؤسسة لسياسة جبر الضرر، إلا أن السياسة التعويضية ما كان لها أن تكون بتلك الصيغة لولا الحضور القوي والوازن لتنظيمات المجتمع المدني، حيث لعبت منظمات الضحايا وجمعيات حقوق الإنسان دورا بارزا في تعزيز مسؤولية الدولة في العدالة الإصلاحية عبر برامج جبر الضرر.

شهدت فترة التسعينيات زيادة مقلقة للمحاكمات التي يجرمها قضاء غير أرجنتيني حول الانتهاكات التي ارتكبت في حق المدنيين في الفترة (1976-1982)، حيث تقدمت دول هي إسبانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، السويد، بطلبات تسليم ضباط عسكريين أرجنتينيين سابقين، ضالعين في قضايا اختطاف واغتيال مواطنين يحملون جنسيات هذه البلدان، كما أن العديد من المحاكم في إيطاليا وفرنسا، باشرت محاكمات غيابية، حيث تعرّف المحاكمة الغيابية بأنها محاكمة جنائية في محكمة قانونية يغيب عنها الشخص الذي هو موضوع تلك الإجراءات، إلا أن المحكمة العليا في الأرجنتين رفعت الشرعية عن تلك المحاكمات بدعوى انتهاكها ل ضمانات المحاكمة العادلة المنصوص عليها في الدستور الأرجنتيني، وخاصة في البند المتعلق بالحق في الدفاع، وهو ما كان سببا في رد ما يقارب المئة مذكرة اعتقال دولية عن القضاء الإسباني وحده. (Filippini, 2009)

على الرغم من عدم الاستقرار الذي شهدته مؤسسة الرئاسة بعد تداول خمسة رؤساء على الرئاسة في ظل أسبوعين من ديسمبر 2001 (Levitsky & Murillo, 2003, p. 152)، إلا أن

جميع الرؤساء والمسؤولين رفضوا دعاوى المحاكمات الخارجية عن جرائم حقوق الإنسان كما تم رفض جميع مذكرات الاعتقال، في حين كان جميع المتهمين المطلوبين طليقيين في الأرجنتين باستثناء "ريكاردو ميغل كافالو" الذي اعتقلته السلطات المكسيكية وسلمته للقضاء الإسباني، والنقيب السابق في سلاح البحرية الأرجنتينية الذي استدرج للإدلاء بشهادته في بعض القضايا، قبل أن يسجن في إسبانيا. (Lichtenfeld, 2005, p. 6)

في خضم الضغوطات الخارجية، أدت التحقيقات القضائية التي باشرتها لجان التحقيق بشأن اختطاف الأطفال المولودين من أمهات كن رهن الاعتقال العسكري، إلى أن قوانين العفو التي أقرت في عهد "ألفونسين" لم تكن دستورية، بحكم أن قضايا اختطاف الأطفال لم تكن مشمولة بقانون "واجب الطاعة"، كما أن الالتزامات والمعاهدات الدولية لها الأسبقية على القوانين والتشريعات المحلية، حيث سبق لمنظمة العفو الدولية في هذا الصدد أن أكدت أن مراسيم العفو العام والتدابير المماثلة التي تفضي للإفلات من العقاب بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية والمعاقب عليها دوليا، إنما هي إجراءات تتنافى مع القانون الدولي، ولا يجب أن تتقيد بها أي محكمة، كما أكدت المنظمة على وجوب عدم الاعتراف بهذه الإجراءات عند اتخاذها من قبل دول أخرى. (منظمة-العفو-الدولية، 2019)

لقد أعلنت المحكمة العليا في الأرجنتين في 14 جوان 2005، وبأغلبية أعضائها (8/7) بأن كل من قانون "النقطة النهائية" و "قانون واجب الطاعة" غير دستوريين، وبهذا يكون مسار العدالة الانتقالية في الأرجنتين قد اكتمل بأخر ركن وهو "إصلاح المؤسسات وسيادة القانون".

المحور الرابع: دور المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني في مسار العدالة الانتقالية.

لقد ارتبطت أساليب تعبير المعارضة عن أفكارها ومطالبها الحقوقية بهامش الحراك المتاح من قبل النظام في كل مرحلة، واعتبارا لذلك عرفت تنظيمات المجتمع المدني الأرجنتيني

أساليب واستراتيجيات متعددة للتعبير عن مطالبها، غلب عليها طابع الاحتجاج والمظاهرات الشعبية، (Kaplan, 2004, p. 151) ويمكن الوقوف على ثلاثة أسباب رئيسية لقوة المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني في النظام السياسي الأرجنتيني هي:

أ- الاعتماد على التنظيمات النقابية: يرجع تاريخ اعتماد التنظيمات النقابية كسند محوري في عملية التعبئة السياسية، إلى الزعيم السياسي "دومنغو بيرون D.Peron، حيث ساهمت سياساته في تنظيم قاعدة عمالية منظمة، تعي جيدا حقوقها وسبل الوصول إليها، وبقي تأثير ذلك واضحا حتى الفترة المعاصرة، حيث حذت أغلب الكتل المعارضة إلى تنظيم حركات شعبية، على غرار الإستراتيجية البيرونية، مما ساعد على ظهور اتحادات عمالية، وحركات شبانية مستقلة عن التيار البيروني لأول مرة. وعلاوة عن الحضور الوازن لهذه التنظيمات النقابية في العملية السياسية بالأرجنتين، فإن أغلب ضحايا "الحرب القذرة" في فترة الحكم العسكري كانوا من نشطاء النقابات التي ورثت مركزها وتقاليدها نشاطها منذ عهد "بيرون" في الخمسينيات من القرن العشرين، وهو ما كان مصدرا لقلق النخبة العسكرية التي لم تستسغ أنماط السلوك السياسي والنقابي لهذه التنظيمات، ما أسفر عن جرائم وتصفيات عديدة لكبار النشطاء، وبالتالي فإن تراكم التجارب والخبرات لهذه التنظيمات تم توظيفه بعد التحول للمطالبة بتطبيق العدالة الانتقالية والكشف عن الحقيقة.

ب- السياسة الشعبوية: Le populisme:

تتميز في الغالب بارتباطها سببيا بوجود أزمة اجتماعية واقتصادية، وتتجسد عادة في رجل منقذ، (Armony, 2002, p. 51) ظهرت هذه السياسة التي تعد محور أساليب المعارضة في الأرجنتين، منذ أن أسسها الرئيس الأسبق "بيرون Peron" وزوجته "إيفيتا de Peron"، وكانت هذه السياسة سببا محوريا في إثارة العديد من القضايا وإطالة أمد العديد من الاعتصامات المطالبة بسيادة القانون والكشف عن الحقيقة في فترة حكم كارلوس منعم.

ج- مرونة التنظيم:

لقد تميزت تنظيمات المعارضة الأرجنتينية بمرونة تنظيمية عالية، فهيرارشية الأحزاب والمنظمات والجمعيات كانت غير صارمة، تميزت بالنفاذ، كما تميزت بغياب خاصية التنظيم العمودي المتعصب لقضية الألقاب، وتفاوت الصلاحيات وفق الأقدمية أو التمرس، علاوة عن ذلك، تميزت الأحزاب السياسية الأرجنتينية بغياب تام لما يسمى "مصفاة التجنيد" "Recruitment Filters"، التي عادة ما تفرض ضوابط وشروط متعلقة بالخلفية التاريخية أو الاجتماعية للمنخرطين الجدد. (Burgess & Levitsky, 2003, p. 900)

لقد سمح تنوع الأساليب والاستراتيجيات بين مختلف تنظيمات المجتمع المدني إلى ترسيخ المطالب الحقوقية، وتكريس أجندة حقوق الإنسان على مختلف الجهات والأصعدة، فبينما سعت "الجمعية الدائمة لحقوق الإنسان و"اللجنة الوطنية الخاصة بالحق في الهوية" إلى اعتماد أسلوب التعبئة العامة، وإشراك المواطنين في المواجهة القانونية مع الحكومة من خلال إحياء القضايا، والبحث عن شهادات وأدلة للإدانة، كان أسلوب "جمعية أمهات ميدان مايو" التركيز على أسلوب نقد الحكومة، والقيام بالاحتجاجات والاعتصامات العامة أمام المؤسسات الحكومية، وهو ما كان سببا جوهريا في مباشرة سياسة العدالة التعويضية.

تستلزم دراسة إسهام المعارضة في العدالة الانتقالية، الوقوف في البداية على دور المعارضة في إحداث النقلة الحاصلة على مستوى الممارسة السياسية، ثم على مستوى الدفع بتسريع القوانين والقرارات التي تخدم أركان العدالة الانتقالية.

تميزت تنظيمات المجتمع المدني في الأرجنتين بالتفاف كبير حول تطبيق أركان العدالة الانتقالية، وهذا ما يندرج ضمن شروط الارتباط بين المعارضة والتحول السياسي وفق نظرية "الترباط المدني، Civil Association" لمايكل أوكتشوت Michal Oakeshott"، أو نموذج "الفورديّة" لغرامشي Gramsci" إذ أن شروط التحول السياسي، لا تقتضي التعددية بقدر ما

تقتضي ثبات الهدف والتنظيم، حيث كانت المعارضة مدعومة بشبكة من تنظيمات المجتمع المدني ومراكز للدراسات القانونية، إذ على الرغم من مرور ما يقارب 18 سنة (1987/2005) على إقرار قانون العفو، استطاعت المعارضة أن تنجح في اختيار التوقيت المناسب لإثارة الموضوع، والطعن في عدم دستورية قانون النقطة النهائية، دون أن يكون لذلك أثر سلبي على استقرار النظام ومؤسسته، كما أن سريان قانون العفو لم يثن المعارضة السياسية في الأرجنتين لسنوات عن المطالبة بضرورة إنشاء "محاكمات الحقيقة" من منطلق أن للمواطنين الحق في معرفة ما حدث لأقربائهم، وعلى الرغم من رفض النظام لتلك المطالب تحت ذريعة الحفاظ على هدوء الذاكرة، إلا أن المعارضة استطاعت أن تتم أركان العدالة الانتقالية بالتأكيد على ركنين ضلنا ناقصين في مسار العدالة الانتقالية بالأرجنتين لما يزيد عن 18 سنة وهما:

- 1- سيادة القانون بعد كشف الحقيقة ومحاسبة الجناة.
- 2- إصلاح المؤسسات بحيث تصبح قراراتها تعبيراً عن مطلب الشعب بالدرجة الأولى، وهو ما تحقق بالطعن في عدم دستورية قانون العفو، والتأكيد على استقرار المؤسسات وصلابتها.

المحور الخامس:

آليات الموازنة بين الاستقرار السياسي وتحقيق العدالة الانتقالية في الأرجنتين:

1- توقيت إثارة القضايا TIMING :

لم يستطع النظام الأرجنتيني في عهد الرئيس "ألفونسين" من استكمال تدابير العدالة الجنائية بالرغم من ثبوت إدانة رموز النظام العسكري الديكتاتوري ومسؤولياتهم الواضحة والمباشرة عن الجرائم والانتهاكات، وذلك راجع لحالة الفوضى التي أعقبت جلسات المحاكمة لكبار الضباط، بناء على تقرير اللجنة الوطنية العليا للأشخاص المفقودين.

إن سياسة التعايش التي أقرها الرئيس ألفونسين سنة 1987 من خلال تدابير وإجراءات قانونية، والتي مكنت قادة الحكم الديكتاتوري من الإفلات من العقاب، لم تكن في الواقع سوى خطوة أولى تركت بصماتها من خلال تنصيب اللجان والهيئات المكلفة بالكشف عن الحقيقة، والسعي في هندسة جديدة للمؤسسات والعلاقات، والحفاظ على مكسب انتقال السلطة من العسكريين إلى المدنيين.

إن إثارة القضايا وسريان المحاكمات بعد ما يقرب عن 23 سنة من التحول السياسي، ومباشرة العدالة الانتقالية ينم عن مدى أهمية السياقات الزمنية في إثارة القضايا حفاظا على الاستقرار السياسي من جهة، وضمانا لهدوء الذاكرة.

2- سياسة المرحلية في تطبيق العدالة الانتقالية:

فهذه الأخيرة ليست نموذجا جاهزا، وإنما هي مجموعة تدابير قضائية وغير قضائية لمعالجة ما ورثه النظام من انتهاكات إنسانية جسيمة، تتضمن هذه التدابير: كشف الحقيقة، الملاحقات القضائية، جبر الضرر أو التعويضات المادية والعينية، وإصلاح المؤسسات، إضافة إلى المصالحة، وهو ما يتعذر تحقيقه في زمن قصير.

شهدت التجربة الأرجنتينية في مسارها لتحقيق العدالة ثلاث مراحل متسلسلة ومتكاملة، حيث تم التركيز في المرحلة الأولى على كشف الحقيقة وتحديد المسؤوليات، دون الخوض في إجراءات الإدانة والعقاب، على الرغم من مناورات النظام في البداية، من خلال بعض المحاكمات لقياس مدى قوة النخبة العسكرية في النظام الاجتماعي، ثم ركزت المرحلة الثانية على جبر الضرر من خلال تحمل النظام لمسؤولياته عبر سياسة تعويضية سخية جدا، لتبدأ المرحلة الثالثة مع قرار المحكمة العليا القاضي بعدم دستورية قوانين العفو، ليفتح بذلك فصل جديد من فصول العدالة الانتقالية عنوانه سيادة القانون وتوقيع العقاب على الجناة ومجرمي الحرب كما تسميها منظمات حقوق الإنسان في الأرجنتين.

3- المراهنة على الشرعية والبناء المؤسساتي:

لم يكن للعدالة الانتقالية في الأرجنتين أن تتحقق لولا التمكين السياسي لتنظيمات المجتمع المدني في العملية السياسية، بحيث ساهمت هذه الأخيرة في كل القضايا التي تتعلق بالتحقيقات القضائية، بالمقابل لعب القضاء دورا محوريا كسلطة مستقلة، بحيث نجحت منظمات حقوق الإنسان في إقناع المحاكم الاتحادية الأرجنتينية بضرورة إجراء محاكمات حقيقية في تسعينيات القرن العشرين، إذ كان الهدف المرجو منها هو التأسيس لسجل وطني يتضمن المعلومات الرسمية عن مصير المفقودين في فترة حكم الديكتاتورية العسكرية، وعلى الرغم من السريان الفعلي لقانون العفو إلا أن القضاء استطاع أن يسجل حضوره القوي في المرحلة دون أن يفرض عقوبات جنائية، لكنه بالمقابل استطاع أن يسلط الضوء على قضية مفصلية في ثنايا التحقيقات كانت سببا في إدانة العديد من القادة السابقين، وهي قضية سرقة الأطفال المولودين في السجون والتصرف فيهم بهويات جديدة، لقد كان لاستقلال القضاء، وترسيخ آلية التداول السلمي على السلطة، واحترام القانون، والتمكين السياسي للمعارضة والمجتمع المدني في المجالس النيابية، بالغ الأثر في تحقيق العدالة الانتقالية وفق سياسة مرحلية حافظت على الاستقرار وهدوء الذاكرة من جهة وعلى استكمال أركان العدالة الانتقالية من جهة أخرى.

4- غياب ظاهرة العداء التاريخي:

فعلى الرغم من أن الحزب البيروني كان أكبر المتضررين من أعمال القمع والاعتقال والاغتيال التي مارستها المؤسسة العسكرية اتجاه المعارضة السياسية، بحكم أن الانقلاب الذي أتى بالمؤسسة العسكرية في سنة 1976، جاء بعد الإطاحة بحكومة بيرونية بقيادة زوجة ونائبة "بيرون Peron"، وعلى الرغم من أن الفترة الزمنية لم تكن كفيلة بتغيير الأجيال، فلم يمض على تاريخ جرائم العسكر في حق النشطاء السياسيين والمدنيين أكثر من عشر سنوات، إلا أن

نظرة هؤلاء النشطاء للعسكر حتى بعد استبعاده من المشهد السياسي لم تكن تحمل قيم العداء والانتقام، بدليل أن هؤلاء القادة الذين صدرت بحقهم العشرات من مذكرات الاعتقال الدولي كمطلوبين ومدانين في قضايا قتل وتعذيب، تم حمايتهم من قبل النظام البيروني بموجب قانون العفو الذي صدر في فترة حكم كارلوس منعم. (Worboys, 2007, p. 152)

لقد أثر نضج طروحات الحزب البيروني على الاستقرار المؤسسي، وعلى حماية الديمقراطية الناشئة من الانتكاسة خاصة في ظل نظام يحفل تاريخه المعاصر بالعديد من الانقلابات، ما يعزز طروحات "صامويل هانتغتون S.Huntington" في مسألة صراع النخبتين السياسية والعسكرية في السيطرة على النظام السياسي، حيث يرى أن تدخل النخبة العسكرية في العملية السياسية، لا يرتبط بقوة هذه الأخيرة، بقدر ما يرتبط بضعف القوى السياسية، وبرأها الإستراتيجية في النشاط السياسي، (هانتغتون، 1993، صفحة 193) ومنه فإن تراجع النخبة العسكرية في المرحلة الانتقالية، (Levitsky & Murillo, 2003, p. 152) يبين مدى قوة وأهلية الحكم المدني، في تسيير المرحلة بناء على تسوية الخلافات من جهة وترسيخ المكتسبات من جهة أخرى.

المحور السادس: تقييم التجربة الأرجنتينية والدروس المستفادة عربيا:

شهدت التجربة الأرجنتينية بعد مرور 30 سنة من مساعي تطبيق العدالة الانتقالية اكتمالا واضحا لفصول وأركان هذه العدالة بشكل قل نظيره في التجارب الدولية السابقة واللاحقة، وبعد المكاسب والخبرات القيمة التي راكمتها هذه التجربة يمكن الوقوف على أهم خصائصها وأسباب النجاح واستكمال أركان العدالة الانتقالية فيما يلي:

1- قوة المجتمع المدني والتمكين السياسي للمعارضة: فعلى الرغم من الانتكاسات التي صاحبت صدور قوانين العفو، واصل نشطاء حقوق الإنسان وتنظيمات المجتمع المدني

الضغط على الحكومة من أجل المساءلة، وذلك من خلال المنابر الحقوقية الإقليمية والدولية، حيث أسفرت المساعي عن استصدار القرار رقم 28/92 الصادر عن لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والتي اعتبرت أن قوانين العفو وتدابيره تمثل انتهاكا صريحا للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان وفي السياق ذاته استطاعت هذه التنظيمات بقوة تنظيماتها وشخصياتها أن تلزم منظمة العفو الدولية بمسؤوليتها للتدخل من خلال تأكيدها على أن مراسيم العفو والتدابير المشابهة التي تسمح بالإفلات من العقاب على جرائم وانتهاكات يعاقب عليها القانون الدولي، مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتعذيب وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، إنما هي إجراءات تتنافى مع القانون الدولي، ولا يجب أن تتقيد بها المحاكم لأن هذه التدابير من شأنها حجب الحقائق وحماية الجناة والمجرمين.

2- إن المعارضة في الأرجنتين شهدت اكتمالا على مستوى الأفكار، بحيث كانت مخولة لتسلم السلطة، ما جعلها تحضا بمساندة القوى الجديدة كالبرجوازية الناشئة، وكذا القوى التقليدية المبعدة، كمؤسسة الكنيسة، بما في ذلك النخب العسكرية الجديدة، في حين أن المعارضة في الوطن العربي لم تكن قادرة على تسلم السلطة، بدليل تشجيع العديد من قوى المعارضة، وتأييدهم لتدخل المؤسسة العسكرية، مباشرة بعد التحول، وهو دليل آخر على انقسام المعارضة، وعدم إسهامها كطرف فعال في تغيير موازين القوى، ما انعكس جليا على ضعف القدرة في المحافظة على الموازين الأولية التي أفضى إليها التحول السياسي، إذ سرعان ما عاد الجيش، والنخبة ذاتها التي كانت تحكم النظام منذ الاستقلال.

أما عن البنية الداخلية لأحزاب المعارضة الأرجنتينية، فالواضح أنها عرفت نقلة كبيرة على مستوى التنظيم الداخلي، (Rebecca, 2008) وعلى عكس الأحزاب العربية والتي تعتبر في مجملها استمرارا لتنظيمات وأحزاب ما قبل التحول السياسي- وإن كان بعضها بتسميات

مغايرة- فإن الممارسات السياسية والبنية التنظيمية فيما يخص التداول، وتدوير النخب لم يختلف بين السر والعلن، في المقابل عرفت المعارضة السياسية في الأرجنتين قطيعة مع الممارسات السياسية السابقة، بل واستفادت في معظمها من التجارب الماضية، فالحزب البيروني انتهج لنفسه سياسة جديدة وجادة سميت بسياسة "تنظيف البيت House cleaning" (Burgess & Levitsky, 2003, p. 900)، وذلك بمراجعة جميع الأطر التنظيمية، والرواسب الفكرية والقيمية، فالحزب الذي ترجع جذوره إلى "بيرون Peron"، هو في أصله تيار اشتراكي على الطريقة البيرونية، إلا أنه مع "كارلوس منعم C.Menem" كان مثالا عن الحزب الليبرالي.

3- الانفتاح الشديد الذي ميز فصول تطبيق العدالة الانتقالية: حيث مكنت وسائل الاعلام وتنظيمات المجتمع المدني من جعل العدالة الانتقالية قضية الرأي العام الأولى لسنوات عديدة، وذلك عبر النشر الدوري للتحقيقات، والتي تُعنى بنشر أسماء المواطنين اللذين كانوا قد اختطفوا أو فقدوا في فترة الحكم العسكري، إضافة إلى قضايا حساسة كتحديد أماكن الاطفال اللذين سرقوا من السجون والمعتقلات لأمهات سجينات.

4- الحفاظ على الذاكرة من خلال التأسيس لسجلات رسمية توثق الأحداث وتحدد المسؤوليات، وهي سجلات صادرة عن المحاكم في فترة سريان قوانين العفو، إضافة إلى تنصيب المعالم والتمائيل الخاصة بالأحداث والضحايا، والمباشرة في سياسات تعويضية تعكس في المقام الأول قوة النظام الجديد وقدرته على تحمل المسؤوليات، وكفاءته العالية في تسيير المرحلة مع المحافظة على هدوء الذاكرة والاستقرار السياسي.

5- كانت الأرجنتين رائدة بامتياز في مسألة عدم إنشاء محاكم خاصة للمحاكمة على جرائم الانتهاكات الإنسانية بحق القادة والعسكريين السابقين، إذ أسفرت هذه الإستراتيجية على مشروعية المحاكمات، على اعتبار أن المحاكم الخاصة عادة ما يشوبها التحيز والتسييس.

6- ويكمن الدرس الأهم في التجربة الأرجنتينية في كون أن تدابير العفو التي قد تحول دون تطبيق العدالة الجنائية وسيادة القانون في المراحل الأولى للتحويل السياسي يمكن التراجع عنها، باعتبارها محطات مرحلية تدخل في صميم الحفاظ على استقرار النظام.

على الرغم من اقتراب اكتمال العقد من الزمن على ما عرف بثورات الربيع العربي إلا أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية زادت سوءا في العديد من جوانبها، ومازالت الثورة محصورة في بعدها السياسي دون خوض حقيقي في ضرورات العدالة الانتقالية، (فائق، 2014، صفحة 24) التي تعتبر من أولويات أجندة الانتقال الديمقراطي السليم، إذ تؤكد الخبرات التي راكمتها التجارب في صفحات التاريخ أن تجاوز أحداث الماضي دون تحديد المسؤوليات ونشر الحقائق، يؤدي دائما إلى الانتقال من استبداد إلى استبداد آخر أكثر شمولية، فعلى سبيل المثال لا الحصر يعد النموذج اليوغسلافي واحدا من أكثر النماذج تأكيدا لهذا الطرح، حيث منع الرئيس اليوغسلافي السابق "جوزيف بروز تيتو" فتح ملف الانتهاكات التي وقعت أثناء الحرب بين المسلمين والكروات والصرب في يوغسلافيا، وحضي هذا الطرح وقتها بتأييد العديد من القوى والفواعل السياسية والمدنية في يوغسلافيا، ضنا منهم أن إجراء كهذا من شأنه طي صفحة أليمة من صفحات التاريخ الحديث، لكن قادم الأحداث والسنين أثبت أن سياسة الصمت والكتمان التي فرضها الرئيس "تيتو" ونظامه كانت المتسبب الرئيسي فيما حدث لاحقا من انتهاكات، كما أن تجاهل تركة الماضي وتركها دون علاج، جعل من الانتهاكات والمجازر تعيد نفسها وبحدة أكثر. (سمرة، 2014، صفحة 29)

إن أحد الدروس الهامة التي تُستلهم من التجربة الأرجنتينية علاوة عن النقاط سالفة الذكر هي أن العدالة الانتقالية تعتبر آلية مكملّة للعمل السياسي والتشريعي والإجرائي في المجتمعات التي تمر بتحوّلات كبرى، وهي آلية لمعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان وهي بالمقابل ليست لهدف تصفية الحسابات القديمة، ولكنها لمعالجة انتهاكات الماضي.

إن إسقاط فصول وأشواط تحقيق العدالة الانتقالية في الأرجنتين على الواقع العربي يحيل إلى فارق كبير في المؤهلات والخبرات، فنضالات المجتمع المدني في الأنظمة العربية تشهد انتكاسة تهدد بضياغ المكتسبات التي حققتها تنظيماته طيلة عقود مضت، كما لا تزال الاعتقالات والاعتداءات على الحريات قائمة، ولا تزال الدساتير والقوانين تعدل وتصاغ بما يخدم النخب الحاكمة، فضلا عن الهجوم الذي يتعرض له القضاء، وهو ما من شأنه تهديد وتقويض سلطة وسيادة القانون.

تحيل التجربة الأرجنتينية في تطبيق العدالة الانتقالية إلى استنتاجات محورية لفهم واقع النظم العربية وهو أنه لا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي دون تكريس لأركان العدالة الانتقالية التي هي الأخرى ترتبط بشروط مفصلية هي قوة المجتمع المدني واستقلال القضاء والتداول السلمي على السلطة، والقطيعة مع النظام القديم.

الخاتمة:

لقد أسهمت الخبرة التي راكمتها مختلف المؤسسات في مجال حقوق الإنسان في تبني مقارنة العدالة الانتقالية بآلياتها ومساراتها المختلفة في رسم خارطة الطريق لإعادة بناء الدولة في الديمقراطيات الناشئة، حيث يعتبر في هذا الشأن النموذج الأرجنتيني واحدا من أنجح تجارب التاريخ الحديث والمعاصر في تكريس أركان العدالة الانتقالية، مما جعل منه مرجعا للقياس والاستفادة، إذ على الرغم من التجربة الديمقراطية الناشئة في بداية الثمانينيات، وبعد أن ورث النظام سجلا حافلا من الانقلابات وسيطرة النخب العسكرية على الحكم بأكثر من 14 رئيسا في الفترة الممتدة 1930-1983، واستبعاد المدنيين عن الحكم إذ منذ 1930 وحتى غاية 1990 لم يتم أي رئيس مدني عهده الرئاسة باستثناء بيرون "1946-1951"، إلا أن النظام الأرجنتيني استطاع أن يعيد هندسة المؤسسات والأدوار، ويكرس نمط الحكم الديمقراطي

جنباً إلى جنب مع تحقيق العدالة الانتقالية، والتي اعتبرت مؤشراً حقيقياً لقياس مدى قوة القضاء والمجتمع المدني، ومدى القطيعة مع النظام القديم.

إن سياسات الأنظمة العربية ومخرجاتها يجب أن تنطلق من إدراك أن العدالة الانتقالية كركن جوهري في أجندة الانتقال الديمقراطي لا يمكن أن تتم دون إجلاء الحقيقة، ومعرفة مظالم الماضي، والاعتراف بها لتحسين المستقبل في مواجهة تكرار هذه المظالم، وأن كشف الحقيقة هو بوابة المصالحة والانتقال من ماضٍ منقسم إلى مستقبل يشارك فيه الجميع.

إن المتغير المستقل لبعث مسار العدالة الانتقالية في الدول العربية في ظل ضعف المجتمع المدني وعدم استقلالية القضاء، يكمن في تأسيس لجنة تقصي الحقائق والاستماع للضحايا، فالخطوة الأولى في نجاح تطبيق العدالة في الأرجنتين كانت بإنشاء لجان كشف وتقصي الحقيقة من أجل الحفاظ على الحقوق وتأسيس المظالم.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- الأفندي، نزيهة، "الصراع بين العسكرية والبيرونية في الأرجنتين"، السياسة الدولية، العدد 25 (تموز/جويلية 1971).
- صامويل هانتغتون. (1993). *النظام السياسي لمجتمعات متغيرة*. (سمية فلو عبود، المترجمون) بيروت: دار الساق.
- صلاح الدين بوجلال، و شافية بوعابة. (2018, 06). العدالة الانتقالية في النموذج الأرجنتيني نزال من أجل المساءلة. *دقاتر السياسة والقانون* (19).
- محمد فائق. (2014). *العدالة الانتقالية، طريق للمستقبل*. (كرم خميس، المحرر) القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.
- منظمة-العفو-الدولية. (2019). *المحكمة الجنائية الدولية: قائمة تذكيرية من أجل التنفيذ الفعال*. تاريخ الاسترداد 15 01 2019، من

<https://www.amnesty.org/download/Documents/140000/ior400112000ar.pdf>

- نزيرة الأفندي. (جولية، 1971). الصراع بين العسكرية والبيرونية في الأرجنتين. *السياسة الدولية* (25).
 مروان أبو سمرة. (2014). *الجسر/الأمن للجميع*. (خميس كرم، المحرر) القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان.

باللغات الأجنبية:

- Armony, V. (2002). populisme et neopopulisme en Argentine : de Juan Peron à Carlos Menem. *Politique et Sociétés* , 21 (02).
- BBC-NEWS. (2019, 01 30). *Argentina sentences 15 to life over La Cacha prison*, 25 October 2014. Récupéré sur BBC News: <http://www.bbc.com/news/world-latin-america-29766199>.
- Burgess, K., & Levitsky, S. (2003, October). Explaining populist party adaptation in Latin America environmental and organizational determinants of party change in Argentina, Mexico, Peru, and Venezuela. *Comparative Political Studies* , 36 (08).
- Filippini, L. (2009, November). *ICTJ, Buenos Aires*. Consulté le 01 30, 2019, sur Criminal Prosecutions for Human Rights Violations in Argentina: <https://www.ictj.org/publication/criminal-prosecutions-human-rights-violations-argentina>
- Garcia, P. (2003, September 4-10). Argentina; le courage de Nestor Kirchner. *Courrier international* (670).
- Groisman, E. (1990, Avril). La reconstruction de l'état de droit en Argentine (1983-1989). *Problemes d'Amerique Latine* (95).
- Kaplan, T. (2004). *Taking Back the Streets: Women, Youth, and Direct Democracy*. Berkeley: University of California Press.
- Levitsky, S., & Murillo, M. V. (2003, 10). Argentina weathers the storm. *Journal of democracy* , 14 (04), p. 162.
- Lichtenfeld, R. (2005, August). *Accountability in Argentina 20 years later, Transtional Justice Maintains Momentum*. Consulté le 12 15, 2018, sur International Center for Transitional Justice: <https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Argentina-Accountability-Case-2005-English.pdf>
- Rebecca, E. (2008 , 06). *Changing Party Incentives, Changing Party Preferences: Human Rights Policy in Argentina and Chile*. Consulté le 02 2019, sur annual meeting of the Southern Political Science Association 2006: www.allacademic.com/meta/p68955_index.html (PDF).03-06-2008
- Rock, D. (1993). *Authoritarian Argentina* . Berkeley: University of California press.

- Rouquie, A. (1987). *The Military and the state in the Latin America* . Berkeley: University of California press.
- Sidicaro, R. (1990, Avril). Les transformations politiques en Argentine(1987-1989). *Problemes d'Amerique Latine* (95).
- Worboys, K. J. (2007, january). The traumatic journey from dictatorship to democracy, peacekeeping operation and civil military relations in Argentina 1989.1999. *Armed Forces and Society* , 33 (02).
- Zylberberg, J., & Emer, C. (1993). in, Marc Hufty, La démocratie dans ses états, Argentine, Canada, France. *Régulation et dérégulation étatique de l'économie en Argentine* . Canada: Les presses de l'université Laval, Saint – Fay.